مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن - العدد الثالث

رجب - رمضان ١٤٢٧هـ
(يولية - سبتمبر ٢٠٠٦م)

كِتاب القَوافي

عن الَشيخ أبي نَصر إسماعيل بن حَمّاد الجَوهَري

(تُوُفّي نَحو ٤٠٠ هـ)

حقَّقه وعلَّق عليه

سليمان أحمد أبو ستة

الرياض

ظَلّ كِتاب القَوافي للأخفَش (ت ٢١١ هـ)، ولا يَزال، المَصدَر الأساسيّ لكلّ من ألّف كِتاباً في القوافي بَعده. ومع ذلك فنحن نَعلَم أنّ بَعضاً من مُعاصِريه قد ألّف في هذا العِلم أيضا، قال المَعَرّيّ: " وقد رُئي في القَوافي كِتاب للفَرّاء وكِتاب لخَلَف بن حَيّان، فإن لم يَخلوا من ذِكر الإشباع فهذا يَدلّ على أنّ سَعيد بن مَسعَدة أخَذ هذا الاسم عن غَيره، إذ كان هذان الرَّجُلان في القِدَم نَظيره، ويجب أن يكون خَلَف مات قبله بمُدّة طَويلة، فأمّا مَوته ومَوت الفَرّاء فمُتقاربان"(١).

ولم يصِلنا هذان الكِتابان كما لم يصِلنا كِتاب في القَوافي للجَرمي (ت ٢٢٥ هـ) نقل عنه المعري في مُقدّمة اللزوميات أيضا(٢). وأما الكِتاب الذي وضَعه المُبَرّد (ت ٢٨٥ هـ) وأسماه "القوافي وما اشتقت ألقابها منه" وهو من تحقيق د. رمضان عبد التواب(٣)، فقد وصلنا، على قِلّة صَفحاته، مَنقوصاً؛ لأنّا لم نَجِد فيه ما اقتَبَسه الجَوهَري منه، وقد نَقل عنه كل من التَنوخي ونَشوان الحِميَري وأسمَياه "مُختصَرا"(٤). وكذلك يمكن لنا أن نَصِف كِتاب ابن كَيسان (ت ٢٩٩ هـ) المُسَمّى "تَلقيب القَوافي وتَلقيب حَرَكاتها(٥)" بأنّه مُختَصر هو الآخَر. وأمّا كِتاب القَوافي للزَجّاج (ت ٣١١ هـ) فلم يَصِلنا بَعد، ووَجَدنا أحَد أنبَه تلاميذه، وهو أبو الحَسَن العَروضي (ت ٣٤٢ هـ)، يُضَمّن كتابه في العَروض باباً طويلاً في القافية يَصلُح أن يَستَقِلّ بذاته في كتاب مُنفَصِل، وقد لاحظنا أن الجَوهَريّ تأثّر ببعض ما وَرَد في هذا الباب وبخاصّة مَبحَث أقسام القوافي، وتابَع العروضيَّ في إضافته إلى كتابه.

(١) مقدمة اللزوميات: ١٧.

(٢) انظر مقدمة اللزوميات: ١٦، ١٧

(٣) حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، المجلد ١٣، ١٩٧٣ م.

(٤) انظر كتاب القوافي للتنوخي: ١٤٦، والحور العين: ١٤٦.

(٥) نشره وليم رايت ضمن مجموع بعنوان: جرزة الحاطب وتحفة الطالب سنة ١٨٥٩ م.

من هنا تتبين لنا أهمية كتاب الجوهري هذا، إذ يبدو أنه أكمَلُ كتابٍ أُلِّف بعد كتاب القوافي للأخفش، ومن هذه الناحية، نَجِده جَديراً بالتحقيق لمعرفة مَدى ما وَصَل إليه عِلم القافية في أواخر القرن الرابع الهجري.

المُصَنِّف:

هو أبو نَصر إسماعيل بن حَمّاد الجَوهَريّ تَرجَم له مُعاصِره الثَعالِبي في اليَتيمة بقوله إنه: " من أعاجيب الدنيا، وذلك أنّه من الفاراب، إحدى بلاد التُرك، وهو إمام في عِلم لُغة العَرَب، وخَطّه يُضرَب به المَثَل في الحُسن ويُذكر في الخُطوط المَنسوبة لخَطّ ابن مُقلة ومُهلهِل واليَزيدي ثم هو من فُرسان الكَلام، وممّن آتاه الله قوّة وبَصيرة، وحُسن سَريرة وسيرة، وكان يؤثِر السَفَر على الوَطَن، والغُربة على السَكَن والمَسكَن، ويَختَرِق البَدو والحَضَر، ويدخُل دِيار رَبيعة ومُضَر، في طَلَب الأدَب، وإتقان لُغة العَرَب. وحين قَضى وَطَره من قَطع الآفاق، والاقتِباس من عُلَماء الشام والعراق، عاوَد خُراسان، وتَطَرّق الدامغان(١)، فأنزَله أبو عليّ الحَسَن بن عَليّ - وهو من أعيان الكُتّاب وأفراد الفُضَلاء - عنده وبَذَل في إكرام مَثواه وإحسان قِراه جهده. وأخَذ من أدَبه وخَطّه حَظّه، ثمّ سَرّحه بإحسان إلى نيسابور فلم يَزَل مُقيماً بها على التَدريس والتأليف وتَعليم الخَطّ الأنيق وكِتابة المَصاحِف، والدَفاتِر اللَطائف، حتى مَضى لسَبيله، عن آثار جميلة، وأخبار حَميدة"(٢).

أخَذ الجَوهَري العَربية عن أبي عَلي الفارِسي وأبي سَعيد السيرافي، واللغة عن خاله إبراهيم الفارابي(٣). وتتلمَذ على يَدَيه نَفَر من العُلماء منهم إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري، وأبو إسحاق إبراهيم بن صالح الورّاق، وأبو سعيد

(١) الدامغان: بلد كبير بين الري ونيسابور.

(٢) يتيمة الدهر: ٤ / ٤٦٨

(٣) وفيات الأعيان: ٩ / ١١٢ والوافي بالوفيات: ٩ / ١١٢.

ابن دُوَست الذي قال عنه الكُتبي: "وكان أوجَه من قرأ اللغة على الجوهري صاحب الصِحاح"(١) وأشهَر كُتبه الصِحاح وعَروض الورقة، وهما مُحقّقان مَطبوعان، وله مُقدّمة في النَحو ولكن لا نَعرف من مُحتواها شيئاً. وأما كتاب القوافي هذا فلم يُذكَر في أيّ من المَصادر القديمة التي رَجَعت إليها، وكان أوّل من نَبّه إلى وجود مَخطوطة له في استانبول الدكتور نهاد محمد جَتَن عام ١٩٧٨(٢)، والدكتور رَمَضان شِشِن عام ١٩٨٠م(٣).

وأما وفاته فإنه اختُلف فيها، وتَراوحت ما بين ٣٩٣ و ٤٠٠ هـ، قال الصَفدي: "وتُوُفّي صاحِب الصحاح سنة ٣٩٣ "(٤)، وقال القِفطي: "وقيل إنه اختَلَط في آخِر عُمره، ومات مُتَرَدّياً من سَطح داره بنيسابور سنة ٣٩٨ هـ، ورأيت فيما رأيت أنه مات في حدود سنة أربعمائة"(٥).

مَنهَج الجَوهَري في الكِتاب:

خِلافاً لما عَهِدناه عند الجَوهَري في كِتابَيه الآخَرين: الصِحاح وعَروض الوَرَقة اللذين بُني كلّ منهما على فِكرة مُتميّزة لم يُسبَق إليها، يأتي هذا الكِتاب تَلخيصاً وتَهذيباً لكِتاب القَوافي للأخفَش، ومع ذلك يُمكِننا القَول إنّ مَنهَج الجَوهَري في هذا الكِتاب مُتَمَيّز أيضاً لِما يَبدو عليه من مَلامِح مَهّدت لظُهور ما يُعرَف بالمَنهَج التَكامُليّ المَبنيّ على الاقتِباس والتَهذيب وهو المَنهَج الذي بَلَغ أوج مَراحِله في التطبيق عند التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) مُمَثّلاً في تَهذيباته اللُغوية كتَهذيب إصلاح المَنطِق مَثَلاً.

(١) فوات الوفيات: ٢ / ٢٩٧.

(٢) مجلة الجامعة، الموصل، العدد ١، ١٩٧٨ م.

(٣) نوادر المخطوطات العربية: ١ / ٤٢١.

(٤) الوافي بالوفيات: ٩ / ١١٣.

(٥) إنباه الرواة: ١ / ٢٣١.

ومن مَظاهر الاقتِباس والتَهذيب التي رَصَدناها في أوّل هذا الكتاب نَصّ حَول أقسام الشعر كان الأخفش قد عَدّ منها في كتابه ثلاثة أقسام فزاد الجَوهَريّ قِسماً رابعاً، ولم يُطلِعنا على المَصدَر الذي استقى منه هذه الزيادة، غير أنا وجدنا في كتاب " أبجَد العُلوم " نصّاً قريباً جداً مما جاء به الجوهري اقتبسه صاحبه من كتاب القوافي لأبي الحَسَن الأهوازي[١]. ولم أهتَد إلى الأهوازي هذا ولا إلى كتابه في أي من المصادر التي رجعت إليها[٢].

وحين يستَشهد الأخفش بشاهد يُفهَم منه أن البيت بكماله هو القَصيدة، نَجِد الجوهري يقتبِس من شَرح ديوان الحَماسة للمَرزوقي ما يُخالف هذا الفَهم. والملاحظ أن المرزوقي كان معاصراً للجوهري وقد عَمّر إلى ما يزيد على عِقدين من السِنين بعده. وقد وَجَدت نَصّ العبارة التي استخدَمها الجوهري في استدراكه لهذا المَعنى مُطابقاً لما جاء في كتاب المرزوقي، ومع ذلك لم نجده يشير إليه.

ولعلّ الاقتباس الوَحيد الذي صَرّح الجوهري بمَصدَره هو ما نَقله عن المُبَرّد حين شاء أن يخالف الأخفش في عِدّة القوافي عنده. وقد نَقل نَشوان الحِمـيَري عن المُبَرّد هذا الكلام من غير أن يُشير إليه أيضاً، ومع ذلك فقد ذَكر مُختَصَر المُبَرّد في موضع آخر من كتابه مما يدلّ على أنه أفاد منه.

ومن مَظاهر التهذيب كذلك أن يلجأ الجوهري إلى زيادة مَبحث في أحوال القافية من حيث التقييد والإطلاق وهو موضوع لم يَتَطَرّق إليه الأخفش من قبل، وكان هذا المبحث هو الذي بَنى عليه المُبَرّد مُعظم مادّة كتابه؛ غير أن الجوهري آثَر

(١) أبجد العلوم: ٢ / ١٤

(٢) جاء في معجم الأدباء: ٥ / ١٩٥٧، "علي بن محمد، ابو الحسن الأهوازي النحوي الأديب. قال ياقوت: رأيت كتابا له في علل العروض، نحو عشر كراريس ضيقة الخط، جيداً في بابه غاية، ولا اعرف من حاله غير هذا". ولا نعرف كذلك العصر الذي عاش فيه وما إذا كان هو صاحب كتاب القوافي الذي نقل عنه القنوجي أم أنه لغيره.

أن يَتبَع في نَقله ما جاء به أبو الحَسَن العَروضيّ لكِفايته وحُسن اختِصاره ، وقد نَفَعني هذا النَقل في إكمال ما سَقَط من الكِتاب على نَحو قريب ممّا كان عليه في الأصل.

تَحقيق نِسبة الكِتاب:

تُلقي النِسبة التي أثبَتها الناسِخ على صَفحة العُنوان بظِلال من الغُموض، إن لم نقل الشَكّ، حول صِحّة نِسبة هذا الكِتاب للجَوهَريّ. فقد وَرَد العُنوان والنِسبة على النَحو التالي:

كتاب القوافي

عن الشيخ أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله

وزاد من قدر هذا الغموض قول الناسخ المجهول في آخر الكتاب:

تَمّ كِتاب القَوافي، وربّنا مَحمود مَشكور، وصَلّى الله على مُحَمّد وآله وسَلّم.

ومن مُقابلة هذا المَسلَك بمَسلَك الناسِخ نفسه في كِتاب "عَروض الوَرَقة" حيث أثبت تحت العنوان قوله:

تصنيف الشَيخ أبي نَصر إسماعيل بن حَمّاد الجَوهَري مُصَنّف كِتاب تاج اللُغة وصِحاح العَرَبية رَحِمه الله. وفي خاتِمته قال: آخِر عَروض أبي نَصر إسماعيل بن حَمّاد الجَوهَري.

نَجِد أن النِسبة هنا واضِحة ولا يَكتنِفها أيّ ظِلّ من الغُموض لا في أوّل الكِتاب ولا في آخِره.

ولم أستطع الجَزم ببيان السبب وراء هذا الإشكال في النِسبة لا سيّما ونحن بإزاء نُسخة وَحيدة ليست بخَطّ المؤلّف، ولا هي منقولة عن نسخة المؤلّف، أو ذُكِر بأنّها قُرِئت عليه. يضاف إلى ذلك إغفال مقدّمة الكتاب القصيرة لذِكر الغَرَض منه وعُنوانه واسم مُصَنّفه.

لا يبقى أمامنا إذن إلا أن نَستنتج من كل ذلك أن كِتاب القوافي هذا كان جُزءا من كِتاب العَروض للجَوهَريّ لا سيّما وقد ذُكر بهذا الاسم في بعض المَصادر[1] بدلا من " عَروض الوَرَقة " الذي أورَده ياقوت ونَقَله عنه الَصفَدي[2]. وممّا يؤنِس بذلك ما وجدناه من عادة بعض العروضيّين أن يجعلوا مَبحث القافية جزءاً لا يتجزّأ من كِتاب يجمَع العِلمين تحت اسم واحد هو العروض كما هو الحال عند أبي الحسن العَروضيّ مثلاً. وعلاوة على ذلك فربّما كان الخليل نفسه قد عالج علمَي العروض والقافية في مُصَنّف واحد؛ إذ لا نجد أيّ مَصدَر ذَكَر أنّ له كِتاباً في القافية.

هذا ومن نافِلة القَول، أن الرُجوع إلى ما أورَد الجَوهَري في الصِحاح من تفسير لبعض المُصطَلَحات في القافية لم يَكشِف عن أي تطابُق لما جاء في كتاب القوافي. والسبب في ذلك يَرجِع إلى أنّ المَصادر التي اعتمد عليها الجوهري في القوافي هي غير مَصادره التي نَقَل عنها في الصِحاح. فهو في كتاب القوافي كان يتّكئ كلّ الاتّكاء على الأخفش بينما كان في الصِحاح يَنقل عن آخرين غير الأخفش كالفَرّاء وأبي عُبَيد[3].

وصف النسخة ومنهجي في تحقيقها:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نُسخة فَريدة في الوُجود كان قد عَدّها الدكتور رَمَضان شِشِن من نوادِر المَخطوطات في تركيا. وتقع هذه المخطوطة ضِمن مَجموع تحتفظ به مكتبة السُليمانيّة تحت رقم ١٩٩١ عاطِف أفندي، حيث ظَهَر في الصورة الرَقميّة التي بَعَث بها إليّ مدير مكتبة السليمانية الدكتور نوزات قايا

(١) من بين هذه المصادر التي ترجمت للجوهري: هدية العارفين للباباني: ٢٠٩، والأعلام للزركلي: ١ / ٣٠٩.

(٢) انظر: معجم الأدباء: ٢ / ٦٥٧ وفوات الوفيات: ٩ / ١١٣ .

(٣) انظر الصحاح: كفا، وجه.

ـ مشكوراً ـ ثلاثة كُتُب من هذا المجموع وهي :

– كتاب عَروض الوَرَقة : ويبتدئ من أول المجموع إلى الصفحة ٣٣ ب .

– كتاب القوافي : من الصفحة ٣٤ أ إلى الصفحة ٦٠ أ .

– مقدّمة ابن بابشاذ في النحو، وظهرت منها صفحة واحدة برقم ٦٠ ب، وبعدها الصفحة ٦١ وهي خلو من أي كتابة عليها. وتقع هذه النسخة في ٢٥ ورقة مَسطَرتها عشرة أسطُر وعلى الورَقة الأخيرة خاتَم وَقف جاء فيه: "وقَف هذا الكتاب الحاج مصطفى عاطف بشَرط أن لا يخرُج من خزانته " وهو مؤرّخ في عام ١١٥٤ هـ. وأما الخط فهو نَسخيّ واضِح كامِل الضَبط، وأما تاريخ نَسخها ففي القرن السادس(١).

وقد قابلت هذه النُسخة بكتاب القوافي للأخفش بوصفه نُسخة ثانوية؛ لأنها كما قلت تلخيص له، وكذلك فعلت مع الكتب التي اتّكأ عليها الجَوهَري دون الإشارة إليها ككِتاب في العَروض لأبي الحسن العروضي. وقمت بتخريج الشواهد التي انحصَر أغلَبها في كِتابَي الأخفَش والعروضيّ من كُتُب الشِعر واللُغة، وأورَدت النَصّ مَضبوطا بالشَكل على النَحو الذي لا يُخِلّ بقراءته(٢).

(١) نوادر المخطوطات العربية: ١ / ٤٢١.

(٢) اتبعت في ضبط هذا الكتاب، على نحو ما اتبعته من قبل في تحقيقي لكتاب العروض للزجاج، أقصى درجات الاقتصاد في استخدام علامات الشكل، فاستغنيت عن علامة السكون باعتبار أن تعرية الحرف من الحركة تدل على سكونه ، ولم أثبت رسم الحركات القصيرة قبل أحرف المدّ باعتبار أن هذه الحروف هي حركات خالصة في ذاتها. ولم أثبت الشدّة التي تشير إلى الإدغام، وخاصّة في الحروف الشمسية بعد لام التعريف، لعدم اللبس في ذلك لمن لسانه العربيّة. وكذلك امتنعت عن تشكيل الحرف السابق للتاء المربوطة لأنه لا يتجاوز الفتحة، وقللت ما أمكن من إثبات الحركات التي تدلّ عليها بوضوح أحكام رسم الهمزة. ولم يشكّل خلوّ لوحة المفاتيح من رمز الوصل قصورا في عملية الشكل؛ لأن خلوّ الألف منه قبل لام التعريف، وفي أوّل الكلمات التي تبدأ بصامتين نحو استفهم واستفهام، لا يعني التباسه بحروف المدّ التي لا تبدأ بها الكلمة في العربيّة. وعلى نحو من هذا يمكن النظر إلى الألف الفاصلة للتفريق بين واو الجماعة وواو النسق على قول جماعة من الكوفيّين. وأما فيما يتعلّق بعلامات الإعراب=

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كِتاب نَذكُر فيه مَعرِفة قَوافي الشِعر، وأسماءها، وأقسامها، وعُيوبها، ونُبَيِّن فيه ما يَلزَمها مِمّا لا يَلزَمها، ونورِد في كلّ باب منه من الأمثِلة ما نَستَدِلّ بِه على ما جانَسه، وبالله التوفيق. اعلَم أنّ العَرَب قَسَمَت جَميع أشعارها أربَعة أقسام جَعَلَت كلّ قِسم منها لِمَعني ؛ فَجَعَلَت أحَدها للتَرَنُّم والغِناء عند الرُكوب وسَمّت هذا القِسم القَصائد، وهو كلّ بَيت تامّ جاء على أصله في الدائرة لم يَسقُط منه شَيء كالطَويل، والبَسيط التامّ، والوافِر التامّ، والكامِل التامّ، والرَجَز التامّ(١). وقد قيل إنّهم رُبَّما تَغَنَّوا بالخَفيف التامّ أيضاً. وَجَعَلَت القِسم الثاني للمُذاكَرات في المَجالِس والمُفاخَرات فيها ولِلمَديح والهِجاء، وسَمَّت هذا القِسم الرَمَل، وهو كلّ بَيت مَجزوء كمَجزوء المَديد ومَجزوء البَسيط ومَجزوء الوافِر ومَجزوء الكامِل وما أشبَه ذلك. وجَعَلَت القِسم الثالث لِلتَرَنُّم في أسواقهم في أعمالهم ولِحَدو الإبِل وسَمَّته الرَجز وهو كلّ ما كان على ثَلاثة أجزاء كمَشطور الرَجَز ومَشطور المُنسَرِح. وجَعَلَت القِسم الرابع لسَوق الإبِل وزَجرها ولتَرقيص الصِبيان ولاستِقاء الماء من الآبار، وهو كلّ ما جاء على جُزئَين كمَنهوك الرَجَز ومَنهوك المُنسَرِح. ثمّ قد يُستَعمَل كلّ واحِد من هذه الأقسام في غَير مَوضِعه، إلا أنّ أصل وَضعه كما ذَكَرنا.

= فلم أثبت منها إلا ما بدونه يغمض المعنى ويلتبس على القارئ العاديّ.

فأما التاء المربوطة فالمعروف أنها تنطق هاء ساكنة عند الوقف، ولذلك لم نعمد إلى كتابتها هاء فتكون على تلك الهيئة التي تذكرنا بطريقة الكتابة العروضية. وأما رمز الشدة حين يراد به الدلالة على تكرار الحرف في بنية الكلمة فإنه عندنا يعتبر من الرموز الضرورية في الكتابة العربية مثله مثل الحرف سواء بسواء.

(١) عن كتاب القوافي للأخفش: ٧٤، والظاهر هنا أن المصنف قد سها عن ذكر المديد التام، ثم إن المقصود بالوافر التام والمديد التام هو كما قال ابن سيده " أتمّ ما جاء منهما في الاستعمال، أعني الضربين الأولين منهما، فأما أن يجيئا على أصل وضعهما في دائرتيهما فذلك مرفوض مطّرح ". وانظر تعليق محقق كتاب القوافي للأخفش بهامش ص ٧٤، ٧٥.

مَعرِفة القافية

اختَلَف الناس في القافِية: ما هي؟ فزَعَم بَعضهم[١] أنّها الكَلِمة الأخيرة من البَيت واحتجّوا على ذلك بأنّ العَرَب إذا سَمِعت البيت إلا الكَلِمة الأخيرة قالوا: بَقيت القافية. وأنّ إنساناً لو قال لآخَر: اجمَع لي قَوافِي لكان يَجمَع له كَلِمات ولم يَكن يَجمَع له حُروفاً ولا أبياتاً ولا قَصائد. وقال قَوم: القافية كَلِمات من آخرِ البَيت واحتجّوا على ذلك بِما رَواه الأخفَش عن بَعضِ العَرَب أنّه سأله عن قَول الشاعر[٢]:

بَناتُ وَطّاءٍ على خَدّ اللَيل

أين القافية؟ قال: خَدّ اللَيل، فجَعل الكَلِمتَين الأخيرتَين هما القافية. وقال قَوم[٣]: القافية هي النِصف الثاني من البَيت واحتَجّوا على ذلك أنّه قَد يوقَف على النِصف الأوّل في الإنشاد ثمّ يُبتَدأ بالنِصف الثاني، فبالنِصف الثاني تُعرَف قافية البَيت ما هي، فوَجَب أن يكون هو القافية.

وقال قَوم[٤]: البَيت بِكَماله هو القافية واحتَجّوا على ذلك بِقَول امرئ القَيسِ[٥] (وليس بابن حُجر):

(١) وهو الأخفش، انظر كتاب القوافي: ٢.

(٢) بلا نسبة في المحكم: خد، واللسان (خدد)، والقوافي للأخفش: ٥، وفيه بعده: لأم من لم يتخذهن الويل.

(٣) لم ينسب الأخفش هذا القول، واعترض عليه في كتاب القوافي: ٧.

(٤) وهذا التعريف في كتاب القوافي: ٥ غير منسوب أيضاً، والظاهر انه راي عام؛ فقد تمثل له الأخفش بقول حسان:

فنحكم بالقوافي من هجانا ونضرب حين تختلط الدماء

كما تمثل له التنوخي في كتاب القوافي: ٦٤ بقول سحيم:

أشارت بمدراها وقالت لتربها أعبد بني الحسحاس يزجي القوافيا

(٥) يقصد امرأ القيس الأكبر بن بكر بن الحارث بن معاوية الكندي، وهو الملقب بالذائد، والبيتان في ديوان امرئ القيس بن حجر: ٥٦ ضمن ثلاثة أبيات من أول شعره، وفيه عجز بيته الأول: (ذياد غلام جريء جوادا)، وأيضاً فيه (عَنّينه) بدل (أعبينه). وبيته الأول بهذه النسبة في المزهر للسيوطي: ٢ / ٤٣٨، وقد اختار محققو المزهر لرواية العجز قوله: (ذياد غلام غويّ جوادا) استناداً إلى الديوان حيث جاء في الأصل (حرادا) فعدوها تحريفاً، وأحسب أنها تصحيف لكلمة (جرادا) الواردة في الأصل هنا.

أذودُ القَوافِيَ عَنّي ذِيادا ... ذِيادَ غُلام يَذودُ الجَرادا
فَلمّا كَثُرنَ وأعيَينَه ... تَخَيّرَ مِنهنّ سِتاً جِيادا

وبقَول الآخَر(١):

وقافِيةٍ مِثلِ حَدِّ السِنانِ ... تَبقى ويَذهَبُ مَن قالَها
تَجَوّدتُ في مَجلِسٍ واحِدٍ ... قِراها وتِسعينَ أمثالَها

قالوا: ومَعروف من طَريق العادة والعُرف أنّ الإنسان لا يُنشِد في مَجلِس واحِد تِسعين قَصيدة فعُلِم أنّه إنّما عَنى الأبيات. وقال قَوم: القَصيدة بكَمالها هي القافِية واحتَجّوا بقول حَسّان(٢):

فَنُحكِمُ بالقَوافي مَن هَجانا ... ونَضرِبُ حين تَختلِطُ الدماءُ

يَعني القَصائد. وبقول آخَر(٣):

نُبّئتُ قافيةً قيلَت تَناشَدَها ... قَومٌ سَأترُكُ في آثارِهم نَدَبا

يَعني قَصيدة، وقال قَوم(٤): حَرف الرَويّ هو القافية واحتَجّوا على ذلك بقَول

---

(١) يقصد عبيد بن ماوية والبيتان آخر مقطوعة من ستة أبيات له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٠٧ الذي عقب على البيت الأخير بقوله: " والأولى بهذا الشاعر عندي أن يريد بالقافية البيت، لأن نظم تسعين بيتاً غير مستنكر في العرف والعادة من المقتدرين المجيدين المفلقين ذوي البدائه العجيبة والخواطر السريعة، ولو أراد القصيدة لبعد عن المعتاد ". وظاهر من هذا الاقتباس مدى اعتماد الجوهري على عمل المرزوقي، (ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه !). والبيت الأول يروى أيضا للخنساء في ديوانها: ١٢٢، وهو بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٦ ، وفيه (يهلك) بدل (يذهب) ، وجاء به شاهداً على أن القافية عند بعض العرب هي القصيدة ، وهو على ذلك أيضا عند التنوخي في القوافي: ٦٣.

(٢) في ديوانه: ٩، واللسان والمحكم (قفا). وأما الأخفش فيرى أن بعض العرب يحتج بقول حسان هذا على جعلهم البيت قافية.

(٣) هو محمد بن مناذر كما في ترجمته في الأغاني: ١٧ / ١١ وبلا نسبة في المحكم (قفا) واللسان (قفا) و(ندب)، والقوافي للأخفش: ٦ وفيها كلها (أعراضهم) بدل (آثارهم).

(٤) لم ينسب الأخفش هذا القول في كتاب القوافي، ونسبه ابن القطاع في الشافي: ٣٥ للفراء يحي بن زياد، وقال: وعلى ذلك أكثر الكوفيين.

الشاعِر[١]:

وقافيةٍ بَين الثَّنيّةِ والضِرسِ

قال بَعضهم: يَعني به الضاد، وقال بعضهم: يَعني به السين.

قالوا: قد سمّت العَرَب الحَرف قافية، وإذا كان كذلك فكان حَرف الرويّ هو الذي يَلزَم القصيدة من أوّلها إلى آخِرها ولا يَخلو منه وَجَب أن يَكون هو القافية. وقال من يُخالِف هذا القولَ[٢]: الدَّليل على خَطَئه أنّ العَرَب إذا سَمِعت (قال) مع[٣] (قيل)، و(باع) مع (بيع) قالوا اختلفت القافية. وقد عَلِمنا أنّ حرف الرَويّ لَم يَتعَيّن فيهما وبأنّ الحَرف مُذكّر والقافِية مؤنَّثة وإن كانت العَرَب قد تؤنّث المذكّر فإنّما ذلك تَوَسّعُ مَجازٍ ولا يُقاس عليه، وبأنّ العَرَب لا تَعرِف الحرف لأنّه قد رَوى الأخفَش أنّه سأل العَرَبَ الجُفاةَ عن الدال وغيرها من الحُروف فإذا هم لا يَعرِفون الحُروف، وذَكَر أنّه أخبَره من يوثَق به أنّه سَمِع أعرابيّاً، وقد قيل له أنشِدنا قَصيدة على الدال، فقال وما الدال.

وقيل لأبي حَيّة أنشِدنا قصيدة على القاف، فقال[٤]:

كَفى بِالنأيِ مِن أسماءَ كافِ   ولَيس لِحُبّها إذ طال شافِ

فلم يَعرِف القاف. قالوا: وأمّا قَوله:

وقافيةٍ بين الثنيّةِ والضِرسِ

فقد يَجوز أن يكون عَنى به شِدّة البيت، ويَجوز أن يَكون عَنى به آخِر حَرف في البَيت؛ لأنّ حَرفه الأخير قد يَجوز أن يُسَمّى قافِية مَجازاً. وقال الخَليل: القافِية

(١) بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٩، والمخصص: ١٠ / ١٠٣، واللسان (أمس) و(ضرس).

(٢) وهو الأخفش، انظر كتاب القوافي: ٨.

(٣) في الأصل: سمع، وهو سهو.

(٤) لبشر بن خازم في ديوانه: ١٤٢، وبلا نسبة في القوافي للأخفش: ٤، والكامل: ٢ / ٣٤ وفيه (ما عشت) بدل (إذ طال).

هي من آخِرِ حَرف في البَيت إلى أوّل ساكِن يَليه من قَبله مع المُتحرّك الذي قَبل ذلك الساكنِ، وهذا أحسَن هذه الأقاويل وأصَحّها عندي، والله أعلَم.

معرفة أسماء القوافي

قال المُبَرِّد[١]: " العَروض ثلاثة وستّون ضرباً خارجةٌ من خمسة حُدود أسماؤها:

المُترادِف والمُتواتِر.. إلخ[٢] ".

اعلَم أن القوافي كلّها خَمس وهي المُتَكاوِس والمُتراكِب والمُتدارِك والمُتواتِر والمُترادِف، وهذه الكلمة تَجمَع أواخِر هذه الكَلِمات على الترتيب الذي ذَكَرنا وهي (سَبَكرَف). فالمُتَكاوِس هو كلّ قافية اجتمَعت فيه أربَع حركات بَين

(١) لم أجد هذا القول للمبرد في كتابه القوافي، ووجدته في الحور العين: ١٠٣، ١٠٤ ويلاحظ أن نشوان الحميري قد رجع إلى كتاب المبرد هذا مشيراً إليه وإلى كتاب للفراء في الصفحة ١٤٦ بالمختصر.

(٢) ربما كان المبرد هو أول من خالف الأخفش في عدة القوافي الذي حصرها في ثلاثين قافية ثم قال في كتابه القوافي: ١٢ " وقد ذكر الخليل في الجملة ثلاثين قافية، ولم يذكر في التفسير إلا تسعاً وعشرين " وهناك من خالف الأخفش والمبرد كابي الحسن العروضي في كتابه في العروض: ٢٦٤ - ٢٦٥ فعدتها عنده اربع وثلاثون قافية، ومثله العنابي الأندلسي في كتاب "الوافي بمعرفة القوافي" : ٥٨ - ٦٤ مع اختلاف يسير بينهما في عدد بعضها داخل كل قسم، وأما عند ابن الدهان في "الفصول في القوافي" والزنجاني في "معيار النظار" : ١ / ٩١ - ٩٢ فهي خمس وثلاثون قافية. وعلى نحو مما عند ابن الدهان والزنجاني وجدنا الدكتور محمد العلمي في كتابه العروض والقافية: ١٧٢ - ١٧٣ يزيد على عدة القوافي عندالأخفش خمس قواف أخرى وفي الوقت ذاته يحذف منها ثلاثاً لا تنتمي لمذهب الأخفش فتبلغ عنده اثنتين وثلاثين قافية. غير ان عدة القوافي عند السكاكي في كتابه مفتاح العلوم: ٥٧١ بلغت ثمانياً وخمسين قافية وقد عدّل الدكتور عبد الرحمن الرحوتي في بحث له بمجلة الذخائر هذا العدد إلى تسع وخمسين قافية وذلك في معرض نقده للمنهج المتبع عند كل هؤلاء الذين حصروا عدد القوافي استناداً إلى منهج الأخفش أوالسكاكي ثم خرج برؤية جديدة لإزالة اللبس فيما بدا اختلافاً في عدة القوافي عند الخليل تقوم على فكرة "تقليب جميع الأجزاء الأصلية عند مجيئها في الضروب على جميع الوجوه الممكنة فيها ليحتفظ في النهاية ليس بعدد الصيغ التي تجمعت لديه ولكن بانواع القوافي المترتبة عن كل أصل من الأصول سالماً أو معتلاً أو مزاحفاً أو معتلاً ومزاحفاً". وهي رؤية تحتاج إلى تضافر جهود علماء القافية للحكم على سلامة منطقها.

ساكنَين[١] مثل (فَعَلَتُن) لا حَظّ له من الحُدود. وإنّما احتَسَبنا المتكاوس، ولا حظّ له من الحُدود، لأنّ الحَركات واحدة واثنتان وثلاث وأربع لا أكثر من ذلك في كَلِمة واحدة في شَيء من الشِعر والكَلام[٢]. والمُتراكِب كلّ قافية اجتمَعت فيه ثلاث حَركات[٣] مُتَوالية بَين ساكنَين مثل (فَعَلُن) و (مُفتَعِلن) وما أشبَهها، وله من الحُدود سبعة[٤] أضرُب[٥]. [أمّا] المُتَدارِك فكلّ قافية اجتَمَعَت فيه حَركتان مُتَواليتانِ بَين ساكنين مثل (مُستَفعِلُن) و(مَفاعِلُن) و(مُتَفاعِلُن) وما أشبَه ذلك[٦]، وله منها سبعة عشر[٧] ضَرباً. وأمّا المُتواتِر فكلّ قافية كانت فيه حركة واحدة بَين ساكنَين مثل (مَفاعيلُن) و (فاعِلاتُن) و (فَعولُن) وما أشبَه ذلك، وله من الحُدود ثلاثون ضَرباً[٨]. وأمّا المُتَرادِف فكلّ قافية اجتمع فيها ساكِنان مثل (فاعِلانْ) و(مُستفعِلانْ) و(مُتفاعِلانْ) وما أشبَه ذلك[٩]، وله من الحُدود تسعة أضرُب.

---

(١) قوله: بين ساكنَين، ورد في الهامش ، وهو بنفس خط الناسخ الذي سها عن إيراده في سياقه.

(٢) مثال المتكاوس ما يقع في ضروب الرجز نحو قول العجاج:

قد جَبَر الدينَ الإلهُ فَجَبَر

(٣) في الأصل: متحركات، وهو لا شك سهو لأنه قال قبلها: لأن الحركات واحدة واثنتان وثلاث وأربع...

(٤) في الأصل: ثمانية، وهو سهو.

(٥) مثال المتراكب مما جاء على وزن (فَعَلُن) قول أبي تمام:

السَيف أصدَق إنباء من الكُتُبِ   في حَدّه الحَدّ بَين الجِدّ واللَعِبِ

(٦) مثال ما جاء من المتدارك مما يكون على وزن (مستفعلن) قول عنترة:

هَل غادَر الشُعَراء من مُتَرَدَّمِ   أم هَل عَرَفت الدار بَعد تَوَهُّمِ

(٧) في الأصل: ستة عشر، وهو سهو.

(٨) ومثال ما جاء من المتواتر وهو على وزن (مفاعيلن) قول علي بن الجهم:

عُيون المَها بَين الرُصافة والجِسرِ   جَلبن الهَوى من حَيث أدري ولا أدري

(٩) ومما جاء من المُتَرادِف على وَزن (فاعِلان) قول حَسّان:

ما هاج حَسّانَ رُسومُ المُقام   ومَظعَنُ الحَيّ ومَبنى الخِيام

معرفة ما يلزم القوافي

اعلَم أنّ ما يَلزَم القوافي صِنفان: أحَدهما حُروف والآخَر حَركات. فالحُروف ستّة وهي: الرَويّ والرِدف والتأسيس والدَخيل والوَصل والخُروج. والحَركات ستّ أيضا وهي: المَجرى والتَوجيه والحَذو والرَسّ والإشباع[١] والنَفاذ. وقد تَخلو القَصيدة من جَميع هذه الحُروف إلا من حَرف الرويّ خاصّة فإنّها لا تخلو منه. وأمّا الحَرَكات فقد يَجوز خُلُوّها من جَميعها حتّى لا يكون فيها واحدة منها إلا المَجرى والتَوجيه فقط.

مَعرِفة حَرف الرَويّ

اعلَم أنّ الرَويّ حَرف يَلزَم القَصيدة من أوّلها إلى آخرِها لا تَخلو منه ولا تَجوز لغَيره. وحُروف المُعجَم كلّها تكون رَويّاً إلا حُروف المَدّ واللين والهاءات فإنّ لهذه الحُروف أحكاماً نَذكُرها. أمّا الألِف فإذا لم تكُن من أصلِ الكَلِمة، ولا كانت بُنِيَت معها حتى صارت كأحد حُروفها، ولم تكن ألِفَ التثنية وإنّما هي الألِف التي تَلحَق المَفتوح، فإنّها لا تكون رَويّاً، وذلك قَول الشاعر[٢]:

أقِلّي اللَومَ عاذلَ والعِتابا وقولي إن أصَبتُ لقد أصابا

فإن كانت من نَفسِ الكَلِمة أو كانت قد بُنِيَت مَعها، حتّى صارت كأحَد حُروفها، فَلك أن تجعَلها رَويّاً ولك أن تجعَلها غَير رَويّ. فممّا جُعِلَت فيه رَويّاً قولُ الشاعِر[٣]:

مَسَحوا لِحاهُم ثمّ قالوا سالِموا ياليتني في القوم إذ مَسَحوا اللِحى

(١) في الأصل: الإسباغ، وهو تصحيف.

(٢) مطلع قصيدة لجرير في ديوانه: ٨٤.

(٣) وهو الأسعَر الجُعفي، واسمه مرثد بن أبي حمران، من قصيدة له في الأصمعيات: ١٤٢، أولها:

أبلغ أبا حُمران ان عشيرتي ناجَوا وللقوم المُناجين التَوى

واستشهد به في الجامع: ٢٦٧.

وكقول الآخَر(١):

. . . .   فعَيناكَ ما تَطعَمانِ الكَرى

ومِمّا لم يُجعَل فيه رَويّاً قَول الشاعِر(٢):

فهُنّ يَعكِفنَ به إذا حَجا   عَكفَ النَبيطِ يَلعَبونَ الفَنزَجا

فجَعل الجيم رَويّاً ولم يلتَفِت إلى الألِف. وأمّا الواو والياء فإذا كانتا مُتَحَرِّكَتَينِ كانتا رَويّاً لا غَير، كقوله(٣):

ألا لَيتَ شِعري هل يَرى الناسُ ما أرى   مِن الأمرِ أو يَبدو لَهم ما بَدا لِيا

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى   ولا سابقاً شيئاً إذا كانَ جائيا

فجَعَل الياء رَويّاً لأنّها مُتَحَرِّكة. فإن سَكَنتا فإنه يُنظَر، فإن كانَتا أصليّتَينِ فلك أن تَجعَلهما رَويّاً، ولك أن لا تَجعَلهما رَويّاً كواو يَدعو ويَغزو ويَعدو وياء يَرمي ويَقضي ويَمضي. فممّا لم يُجعَل فيه رَويّاً قَول الشاعِر(٤):

ولأنتَ تَفري ما خَلقتَ وبعـــــــضُ القَوم يَخلُق ثمّ لا يفري

ثمّ قال:

والسِترُ دون الفاحِشاتِ ولا   يَلقاكَ دونَ الخيرِ مِن سِترِ

فجَعل الراء(٥) رَويّاً ولم يَلتفِت إلى الياء. وأمّا ياء الإضافة فإنّها قد تكون رَويّاً

(١) من مقصورة لأبي صفوان الأسدي في صفة الفرس بالأمالي: ٢ / ٢٣٤ وتمامه: نأت دار ليلى وشط المزار فعيناك......

وهو بلا نسبة في الجامع: ٢٦٧، وفيه (سعدى) بدل (ليلى).

(٢) للعجاج في ديوانه: ٢٧٦، واستشهد بهما في القوافي للأخفش: ٢٩.

(٣) من قصيدة لزهير في ديوانه (صنعة ثعلب): ٢٠٧، ٢٠٨ وفيه ذكر ثعلب أن بعضهم ينسبها لصرمة بن أبي أنس الأنصاري، ورواية البيت الثاني فيه " ولا سابقي شيء "، وجاء في الأصل: (ماضيا) بدل (جائيا) وهو سهو. والبيتان في القوافي للأخفش: ٣٠ وفيه: (الدهر) بدل (الأمر).

(٤) لزهير في ديوانه: ٩٦. والقوافي للأخفش: ٧٧ – ٧٨ مع قليل من الاختلافات، وهو بهذه الرواية في الأغاني: ١٠ / ٣١٣.

(٥) في الأصل: الواو، وقد أثبت مراجع النسخة التصحيح في الحاشية.

وغير رَويّ مِثل غُلامي وإخوتي وما أشبَه ذلك . فممّا جُعِلَت فيه رَوِيّاً قوله[١]:

إنّي امرؤٌ أحمي ذِمارَ إخوَتي

إذا رأوا كَريهةً يَرمونَ بي

رَميَكَ بالدَلوَينِ في قَعرِ الرُّكي

فجَعل الياء رَويّاً . وأمّا ياء النِسبة إذا خُفِّفت، وياء (فَعيل) إذا كانت كانت مُدغَمة في ما بعدها فخُفِّفت، فإنّهما قد تَكونان[٢] رَويّاً . وياء[٣] النسبة مِثل قُرَشيّ وسَعديّ وبَكريّ وياء (فَعيل) مِثل عَليّ وما أشبَهه، قال الشاعِر[٤]:

إنّي لِمَن يُنكِرُني ابنُ اليَثرِبي

قَتَلتُ عِلباءَ وهِندَ الجَمَلي

وابناً لِصَوحانَ عَلى دين عَلي

فَجَعل هاتَينِ اليائَينِ رَويّاً . فأمّا الواو التي تَلحَق[٥] الحَرف المَضموم، والياء التي تَلحَق الحَرف المَكسور، وليستا من الأقسامِ التي ذَكرنا، فإنّهما[٦] لا تكونان رَويّاً، مِثل قَول الشاعِر[٧]:

لِكُلِّ أُناسٍ أمَّ عَمرو طَبيعةٌ ويَفضُلُ ما بَين الرِجالِ الطَبائعُ

(١) بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٨٢، والبيتان الأولان في القوافي للتنوخي: ١٠٣، وفيه يروى الثاني: إذا يروني منكراً يرمون بي، ومنسوباً لسعد بن المنتخر البارقي في اللسان: (برجس) (رجس)، (مرجس) ورواية الثاني منه: رميك بالمرجاس في قعر الطوي

(٢) في الأصل: تكون، وما أثبتناه أصح.

(٣) في الأصل: فياء.

(٤) لعمرو بن اليثربي الضبي في اللسان (جمل) و (علب) و (صوح)، وبلا نسبة في القوافي للأخفش: ٨٤. وفي الأصل: (إني امرؤ أنكرني)، وهو تحريف.

(٥) قوله: الواو التي تلحق، سقط من السياق وأثبتته الناسخ في الحاشية.

(٦) في الأصل: فإنها، وهو سهو.

(٧) نسب لحميد بن ثور الهلالي الكندي في الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٥ / ١٥ برواية:

لكل امرئ يا أم عمرو طبيعة وتفريق ما بين الرجال الطبائع =

وكقَولِ الآخَرِ(١):

كِليني لِهَمّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ   ولَيلٍ أقاسيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ

وكقَول الآخَرِ(٢):

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ   بِسِقطِ اللّوى بَينَ الدَخولِ فحَومَلِ

واختَلَف العُلَماء في ألِف التَثنية وواو الجَمع وياء التأنيث مِثل: ضَرَبا وضَربوا واضربِي. فأمّا ألف التَثنية فإنّ الجُمهور الأكثَر على أنّها لا تَكون رَوِيّاً وقد جَعَلَها بعضهم رَوِيّاً، شَبَّهها بالألِف المُلحَقة. وأمّا الواو والياء فإنّ بعضهم جَعَلهما رَوِيّاً تَشبيها بالأصليّة، وبعضهم لم يَجعلهما رَوِيّاً تَشبيها بالزائدة. فإن انفتح ما قبلهما(٣) كانا رَوِيّاً لا خِلاف في ذلك مِثل: سَعوا(٤) ومَضَوا وقَضَوا واسعَي وارضَي(٥) واخشَي وما أشبَه ذلك.

وأمّا الهاءات فإنّها تَنقَسِم أربعة أقسامٍ أحدها هاء أصليّة مِثل: وَلَه، ووَجه، وشِبه، وهاء الإضمار مِثل: غُلامه، وضَرَبه، وهاء التأنيث مِثل: حَمزة، والهاء التي تكون لبَيان الحَرَكة مِثل: ماليَه، وسُلطانيَه، وماهيَه. وأمّا الهاء الأصليّة فإنّها لا تكون إلا(٦) رَوِيّاً سَواء تَحرّك ما قَبلها أو سَكَن، قال الشاعِر:

= ولم أجده في ديوانه صنعة عبد العزيز الميمني، وهو بلا نسبة في الجامع: ٢٦٦ برواية:

لكل امرئ يا أم عمرو طبائع   وتفضيل ما بين الرجال الطبائع

وفي بهجة المجالس: ٤٦١ برواية (امرئ) و(وتفضيل)، وبهذه الأخيرة استشهد به في الوافي بمعرفة القوافي: ٦٥.

(١) للنابغة الذبياني في ديوانه: ٤٣.

(٢) لامرئ القيس وهو مطلع معلقته في ديوانه: ١١٠.

(٣) في الأصل: ما قبلها، وما أثبتناه أصح.

(٤) في الأصل: سمعوا، وهو سهو.

(٥) في الأصل: واقضي، وما أثبتناه أصح.

(٦) في الأصل: فإنها قد تكون روياً، والتصحيح من الجامع: ٢٧٣

ألا [لا] قبّحَ الرَحمَــــــــــــنُ هذا الوَجهَ مِن وَجهِ
فما إن عايَنَ الخَلقُ لَهُ في الخَلقِ مِن شِبهِ(١)

فأمّا الهاءات الثلاث الأُخَر فإنّه يُنظَر، فإن تَحرّك الحَرف الذي قَبلهنّ(٢) لم يَكنّ رَويّاً(٣) وإن سَكَن كنّ(٤) رَويّاً. فممّا جاء في هاء(٥) الإضمار قوله(٦):

يا لَيلةً بتّ في دَياجيها أُسقى مِن الراحِ صَفوَ صافيها

وكقَول الآخَر(٧):

يا لَيلةً بِتّها أُسَقاها ألهَجَني طيبُها بِذِكراها

وأمّا المَوضِع الذي تكون فيه هاء التأنيث رَويّاً فكَقَولك: فَتاة، وقَناة، ونَواة، وما أشبَه ذلك. وأمّا المَوضِع الذي تكون فيه الهاء التي هي لِبَيانِ الحَرَكة رَويّاً فكَقَولك: ياهَناه، وما أشبَه ذلك. واعلَم أنّ الهَمزةَ حَرف صَحيح وقد تكون رَويّاً تَحرّك ما قبلها أو(٨) سَكَنَ مِثل: يَسوؤها ويَكلَؤها وجُزء وخَبء ودِفء وإعطاء وإرضاء وما أشبَه ذلك، غير أنّ الخليل كان لا يُجيز هَمزةً مَفتوحاً(٩) ما قَبلها مع هَمزةٍ غير مَفتوح ما قبلها مِثل لؤلؤها ويكلؤها كان لا يُجيز إحداهما مع الأخرى وكان الأخفَش يُجيز ذلك والشعراء قد تَجَنّبَت نَحو ما قال الخليل وهو جائز في القِياس.

(١) بلا نسبة في القوافي للمبرد، والحور العين: ١٤٦ وفيهما (الناس) بدل (الخلق) في الموضعين. وفي الجامع: ٢٧٣، والقوافي للإربلي: ١٣١ وفيهما (الناس) بدل (الخلق) في الصدر وحده.

(٢) في الأصل: قبلهن، وما اثبتناه اصح.

(٣) في الأصل: لم يكن حرف رويا، فكلمة حرف هنا زائدة.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) في الأصل: هذا، وهو سهو.

(٦) لأبي نواس في ديوانه: ١٩١، واستشهد به في الجامع: ٢٦٧.

(٧) وهو نفسه أبو نواس في ديوانه: ٨، واستشهد به في الجامع: ٢٦٧.

(٨) في الأصل: أو، وهو سهو.

(٩) في الأصل: مفتوح، وهو سهو.

والحَرف المُشدّد إذا كان رَويّاً جاز أن يَقَع معه حَرف ليس بمُشدّد مثل لبّى وعبّى يَجوز معهما صَعبا وركبا إذا لم يَجعل الألف في لَبّى وعَبّى رَويّاً وهذا قَليل في الشعر وهو جائز في القياس.

معرفة الرِدف

واعلَم أنّ الرِدف ألِف أو واو ساكِنة أو ياء ساكِنة تكون قَبل حَرف الرَويّ ليس بينها وبينه شيء، ولا يَجوز سُقوط الرِدف بحال. وإن كان ألفاً لَم يَجُز معها غيرها، فأمّا الواو والياء فقد يَجتَمعان في قَصيدة واحدة غير أنّه إذا انضَمّ ما قبل الواو لم يَجُز أن يَقَع معها إلا ياء مَكسور ما قبلها ولا يَجوز أن يَقَع معها واو[١] مَفتوح ما قبلها، وكذلك إذا انكسر ما قبل الياء لم يَجُز أن يَقَع معها إلا واو مَضموم[٢] ما قبلها ولا يَجوز أن يَقَع معها ياء مَفتوح[٣] [ما قبلها]، وذلك مثل: (قُولا) و(قِيلا) لا[٤] يَجوز أن يَقَع كلّ واحد منهما مع الآخَر، وكذلك (قُولا) و(قِيلا) يَجوز اجتِماعهما أيضاً. فأمّا (قَولا) و(قيلا) أو (قيلا) و(قَولا) فلا يَجوز اجتِماع ذلك في قَصيدة. وإذا كانت الواو والياء مُشَدَّدتَين[٥] لم تكن الأولى [منهما] إلا رِدفاً وجاز سُقوطهما مِثل (لَيّا) و(طَيّا) يَجوز معهما (ظَبيا) و(رَميا) وكذلك (جَوّ) و(دَوّ) يَجوزُ معهما (غَزو) و(عَدو). وإذا كانت القَصيدة مُردَفة ثمّ حصَلَت قَبل حَرف الرَويّ هَمزة لم يَجُز إلا تَخفيف الهَمزة، كقَولِ امرئ القيس[٦]:

.... كأنّ مَكانَ الرِدفِ منه على رالِ

(١) في الأصل: ياء، وهو سهو.

(٢) في الأصل: مفتوح، وهو سهو.

(٣) في الأصل: واو مضموم، وهو سهو. والزيادة بعدها من عندي، وقد ترك الناسخ مكانها فراغاً.

(٤) في الأصل: ولا، وهو سهو.

(٥) في الأصل: مشددة، وما أثبتناه أصح.

(٦) ديوانه: ١٢٨، وصدر البيت: وصُمّ صِلابٌ ما يَقينَ من الوجى. واستشهد به في قوافي الأخفش: ٢٤، والجامع: ٢٧٤.

رال: مَهموز في الأصلِ، غير أنّه لا يَجوز تَحقيق الهَمز هاهنا لأنّ القَصيدةَ مُردَفة فلو حُقِّقت الهَمزة لذهَبَت ألف الرِدف. وإذا كانت القَصيدة غير مُردفة ثمّ حَصَلَت قَبل حَرف الرَويّ هَمزة لم يَجُز تَخفيف الهَمزة لأنّها إن خُفّفت صارت رِدفاً ولَزِمَت ذلك مِثل: دَرس وفَلس يَجوز معهما رأس وكأس ولا يَجوز تَخفيف الهَمزة فيهما. وإذا كانت القَصيدة مُردَفة بواو أو ياء وحَرف الرَويّ همزة فإنّه لا يَجوز عند الخَليل اجتِماع الواو والياء في تلك القَصيدة مِثل: يَسوء ويُسيء[١] لا يجوز اجتِماعهما عنده في قَصيدة، وكان الأخفش يُجيز ذلك[٢]. وإذا كان حَرف الرَويّ في كَلِمة والرِدف في كلِمة أخرى لَزِم الرِدف ولم يَجُز سُقوطه، كقَول الشاعِر[٣]:

رَحَلَت سُمَيّةُ غُدوَةً أجمالَها غَضبى عَلَيكَ فَما تقول بَدا لَها

فألِف (بَدا) هي رِدف، وهي في كَلِمة وحَرف الرَويّ اللام[٤] في كلمة أخرى.

مَعرِفة التأسيس

اعلَم أنّ التأسيس ألِف تَكون قَبل حَرف الرَويّ بحَرف مُتَحَرّك ولا يَجوز سُقوطها[٥] ولا يُجوز بَدَلَها غَيرُها، كقَولِ النابغة[٦]:

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ وَلَيلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ

فالألِف التي في (ناصِب) و(الكواكِب) تأسيس. فإن كانت ألف التأسيسِ في كَلِمة وحرف الرَويّ في كَلِمة أخرى نُظِرَ: فإن كان حَرف الرَويّ حرف إضمار

(١) هكذا في الأصل: وهما في كتاب القوافي للأخفش ٢٣: يسوء مع يجيء.

(٢) قال الأخفش في كتاب القوافي: ٢٣ " وذلك عندنا جائز؛ لأنه إنما جعل حرف الروي همزة ولو كان من لغته التخفيف لم تقع الهمزة روياً؛ لأن الهمزة لا تثبت في لغته في مثل هذا الموضع ".

(٣) مطلع قصيدة للأعشى في ديوانه: ١٧٩. استشهد به في القوافي للأخفش: ٢٠، ٣٢ والجامع: ٢٧٥.

(٤) في الأصل هنا كلمة (وهي) زائدة بسبب من انتقال نظر الناسخ.

(٥) في الأصل: سقوطهما، وهو سهو.

(٦) سبق تخريجه.

كانت الألِف تأسيساً، وإلا لم تكن. فمِثال الأوّل قَول الشاعر(١):

ألا لَيتَ شِعري هَل يَرى الناسُ ما أرى   مِن الأمرِ أو يَبدو لَهم ما بَدا ليا

بَدا ليَ أنّ الناسَ تَفنى نُفوسُهم   وأموالُهم ولا أرى الدهرَ فانيا

فجَعَل الألف في (بَدا لِيا) تأسيساً لأنّ حَرف الرَويّ الياءُ وهيَ حَرفُ إضمار، وقال الآخَر(٢):

فإن شئتُما ألقَحتُما ونَتَجتُما   وإن شئتما مِثلا بمِثل كِلاهُما

وإن كـانَ عَقلاً فاعقِلا لأخيكما   بنات المَخاضِ والقِلاصَ المَقاحِما

فجَعَل الألِف في (كِلاهُما) تأسيساً، وهي في كَلِمة وحَرفُ الرويّ في كَلِمة أخرى، غير أنّ حَرف الرَويّ لمّا كان الميم وهي في جُملةِ كلمةٍ هيَ إضمار وهي (هُما) جاز أن يكون الألِف تأسيسا. والمِثال الثاني قَول عَنتَرة(٣):

ولقد خَشيتُ بأن أموتَ ولَم تدُر   للحَربِ دائرةٌ على ابنَي ضَمضَمِ

الشاتِمَي عِرضي ولَم أشتمهُما   والناذِرَينِ إذا لَم ألقَهُما دَمي

ولم يَجعَل الألِف التي في (ألقَهما) تأسيساً؛ لأنّ حَرف الرَويّ هي الميم من (دَمي) وليست حَرف إضمار. وإذا كانت القَصيدة غير مؤسّسة ثمّ(٤) اتَّفَق [أن

(١) البيتان الأولان من قصيدة لزهير بن أبي سلمى من ديوانه: ٢٠٧، سبق تخريجها.

(٢) وهو عوف بن عطية بن الخرع التيمي من قصيدة له في الأصمعيات: ١٦٧ ورواية البيتين فيهما كما يلي:

فـإن شئتـم ألقحتـم ونتجتم   وإن شئتم عيناً بعين كما هما

وإن كان عقلاً فاعقلوا لأخيكم   بنات المخاض والبكار المقاحما

وبنات المخاض: أولاد النوق إذا استكملت سنة ودخلت في الثانية، وهي مصحفة في الأصل إلى (بذات المخاض) وهو ذات التصحيف الذي وقع في نسخة كتاب القوافي للأخفش: ٢٩ وفيه أيضاً: (كما هما) بدل (كلاهما) و(الفصال) بدل (القلاص).

والبيتان بلا نسبة في الجامع: ٢٧٥ وفيه (الفصال).

(٣) من معلقة عنترة الشهيرة في شرح القصائد العشر للتبريزي: ٣١٥، استشهد بهما في قوافي الأخفش: ٢٨ والجامع: ٢٧٥.

(٤) في الأصل: لم، وهو سهو.

جيء] قَبل حَرف الرَويّ بحَرف هَمزة ساكِنة لم يَجُز إلا تَحقيق الهَمزة ولم يَجُز تَخفيفها، كقَولِ امرئ القَيس(١):

كدأبِكَ مِن أمّ الحُوَيرثِ قَبلَها　　وجارَتِها أمّ الربابِ بِمأسَلِ

فلا يَجوز تَخفيف هَمزة (مأسلٍ) هاهنا؛ لأنّها إن خُفّفت صارت ألِفاً وصارت تأسيساً ولَزمت.

مَعرِفة الدَخيل

اعلَم أنّ الدَخيل هو الحَرف الذي يكون بَين التأسيس وحَرف الرَويّ، كقَول الشاعِر(٢):

دَع عَنكَ نَهباً صيحَ في حَجَراتِه　　ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحِلِ

فالحاء هي حَرف الدَخيل والألِف التي قبلها التأسيس واللام هي الرَويّ. ولا يَجوز سُقوط حَرف الدَخيلِ بحال، ولكن يَجوز لغَيره أن يَقع بَدَلَه إلا أن يَلتَزمه شاعِر من غير أن يَلزَمه، كما قال(٣):

يقولونَ في البُستانِ للعَينِ لذّة　　وفي الخَمرِ والماءِ الذي غَيرُ آسِنِ
فإن شئتَ أن تلقى المَحاسِنَ كلّها　　ففي وَجهِ مَن تَهوى جَميعُ المَحاسِنِ

والسين هاهنا هي الدَخيل، وقد التزَمها من غير أن يَلزَمه.

معرفة الوصل

اعلَم أنّ الوَصل يكون ستة أحرُف وهي الألِفُ والواو والياء وهاء التأنيث وهاء الإضمار والهاء التي تكون لبَيان الحَركة، ويكون ذلك بعد(٤) حَرف الرَويّ.

(١) من معلقته في ديوانه: ١١١.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه: ١٣٥. والنهب: السلب، وحَجَراته: نواحيه، والرواحل من الإبل: الصالحة للسفر والترحال، استشهد به لبيان الرسّ في قوافي الأخفش: ٣٥ والدخيل والرسّ في الجامع: ٢٧٨، ٢٨٢.

(٣) البيتان بلا نسبة في البديع لابن المعتز: ١٧٦ أوردهما لبيان لزوم ما لا يلزم، وهما في العقد الفريد: ٧ / ٣٧.

(٤) في الأصل: بعده، وهو سهو.

[فالواو](١) مثل قَوله:

ويَفضُلُ ما بَينَ الرجالِ الطَّبائعُ(٢)

والألِفُ مثل قوله:

أقِلّي اللَومَ عاذِلَ والعِتابا

والياء مثل قوله:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ

وهاء التأنيث مثل قوله(٣):

رَمَيتيه(٤) فأصمَيتِ　　　فما أخطأته الرَمية

بسَهمَــينِ مَليحَــينِ　　　أعارَتكِهِما الظَّبية

وهاء الإضمار مثل قوله(٥):

يا عَـجَبـاً والدهرُ جَمٌّ عَـجَبُـه

مِن عَنَزيٍّ سَـبَّني لَم أضــرِبُه

(١) الزيادة من عندي، ويلاحظ أنه كان يجب أن يبدأ بالألف ثم الواو.

(٢) عجز بيت مر تخريجه، وكلمة (يفضل) في الأصل غير منقوطة بأكملها، وهي تحتمل القراءة أيضا على (يفصل) أو (تفصل) وأن كان من المرجح ان تكون تحريفا لكلمة (تفضيل) التي وردت عليها أغلب روايات البيت.

(٣) البيتان بلا نسبة في القوافي للمبرد برواية:

رميتيه فاقصدت　　　وما اخطات للرمية

ولعل لام الجر هنا زائدة فقد ورد في القوافي للتنوخي: ١٠٣ من إنشاد المبرد قوله:

رميتيه فاقصدت　　　فما أخطات الرمية

وبهذه الرواية تقريباً في الجامع: ٢٧٠ والحور العين: ١٤٧.

(٤) في الأصل: رميت، وهو خطأ.

(٥) نسب البيتان لزياد الأعجم في اللسان: (لمم)، وزاد ابن منظور بقوله: والمشهور في البيت الأول:

عجبت والدهر كثير عجبه

وبهذه الرواية الثانية، وبلا نسبة، في الكامل للمبرد: ١ / ٣٣٦، والصاهل والشاحج: ٤٤١.

والهاء التي لِبيان الحَركة فَمثل أن تقَع في قافِية (اقتَدهِ) و(ارمِه) و(اغزُه) وما شاكَل ذلك، فتكون الهاء وصلاً.

مَعرِفة الخُروج

اعلَم أنّ الخُروجَ يكون بثلاثة أحرُف: الألِف والواو والياء، ويكون بعد هاء الإضمار إذا كانت وصلاً، كقَول الشاعِر:

رَحَلت سُمَيّة غُدوة أجمالَها

فالألِف هي الخُروج. وكذلك لو وَقَعَت [الواو] في قافِية (شَتَمَهُ) و(ضَرَبَهُ) لكانت الواو خُروجاً.

مَعرِفة ما يَلزَم القوافي مِن الحَركات

قد ذَكرنا أنّ جميع ما يَلزَم القوافيَ من الحَركات ستّ، وذَكَرنا أسماءها، ونحن نُبَيّن كلّ واحد منها إن شاء الله.

اعلَم أنّ المَجرى هو حركة حَرف الرَويّ نَفسه، كقَوله:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ

وكقَول الآخَر:

أقِلّي اللَومَ عاذِلَ والعِتابا

فحَرَكة اللام والباء هي المَجرى ولا يَجوز بغَير هذه الحرَكة.

وأمّا التَوجيه فهو حركة الحرف الذي قَبل الرَويّ إذا كانت القصيدة مقيّدة، كقَول العَجّاج:

قَد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَر

وكقَولِ رؤبة:

وقاتِم الأعماقِ خاوي المُختَرَق

فحَرَكة الباء والراء هما التَوجيه(١).

(١) قال الجوهري في الصحاح (وجه): " أبو عبيد: التوجيه هو الحرف الذي بين التأسيس وبين القافية. عن=

وإن كانت هذه الحَركة فَتحة فُتِحَ معها غَيرُها، وإن كانت ضَمّة أو كَسرة جاز وُقوع كلّ واحدة منهما مع الأخرى. وأمّا العَجّاج فإنّه التزَم الفَتحة في قَصيدته من أوّلها إلى آخرِها ولم يُغَيِّرها، وأمّا رؤبة فإنّه أتى بالحَركات الثلاث في قَصيدته، فقال: المُختَرَق، ثم قال: الفُنُق، ثم قال: الحَمِق(١). وقد جاء في الشِعر القَديمِ مثلُ قَولِ رؤبة إلا أنّه قَبيح، والأصل ما ذكرناه.

وأما الحَذو فإنّه حَركة الحَرف الذي قبل الرِدف، فإن كانت فَتحة لم يَجُز معها غيرها، وإن كانت ضَمّة أو كَسرة جاز اجتِماعهما في قَصيدة واحدة، وقد فَسّرنا هذا في باب الرِدف.

وأما الرَسّ فهو حَركة الحَرف الذي قَبل ألِف التأسيسِ، ولا يَجوز سُقوط تلك الحَركة ولا أن يَقع معها غيرها.

وأمّا الإشباع فهو حَركة الحَرف الدَخيلِ، وجائز أن تَتَغَيّر هذه الحَركة فيَجتَمِع الضَمّ والفَتحُ والكَسر في قَصيدة واحدة، كما قال الشاعِر(٢):

يا نخلَ ذاتَ السِدرِ والجَراوِلِ
تَطاوَلي ما شئت أن تَطاوَلي

وهذا قَليل في الشِعر إلا أنّه جائز في القِياسِ.

= الخليل قال: ولك أن تغيره باي حرف شئت، كقول امرئ القيس: أني أفر مع قوله: صبر وقوله: واليوم قر، ولذلك قيل له توجيه". وقد تعقبه ابن بري بقوله: " وحكاية الجوهري مناقضة لتمثيله ؛ لأنه حكى أن التوجيه الحرف الذي بين ألف التاسيس والقافية ثم مثله بما ليس له ألف تاسيس نحو قوله: أني أفر مع قوله: صبر، واليوم قر" (وانظر اللسان: وجه).

(١) والأبيات الثلاثة هي:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُختَرَق
مضبورة قَرواء هِرجاب فُنُق
ألّف شَتّى ليس بالراعي الحَمِق

(٢) بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٤٥، والجامع: ٢٨٢، وفي اللسان: (نخل)، وبعدها: إنا سنرميك بكل بازِلِ

وأمّا النَفاذ فهو حَرَكة هاءِ الوَصل، كقَوله:

رَحَلَت سُمَيّة غُدوةً أجمالَها

ولا يَجوز بغَير هذه الحَرَكة.

مَعرفة أقسام القوافي

اعلَم أنّ القَوافِي كلّها تسع: ثلاث مُقيّدة، وستّ مُطلَقة. والمُقَيّد ما كان حَرف الرَويّ فيه ساكناً، والمُطلَق ما كان حَرف الرَويّ فيه مُتَحَرّكاً.

فالأولى مِن المُقيدة: أن تكون مُجَرّدة، وهي أن يكون فيها حَرف الرَويّ فقط، كقَوله:

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَر

والثانية: أن تكون مُردَفة، كقَول الشاعِر(١):

لا يغُرَّنّ امرأ عَيشُه   كلّ عَيشٍ صائرٌ للزَوال

والثالثة: أن تكون مؤسّسة، كقَول الشاعِر(٢):

ولقد شَهِدتُ وفاتَهم   ونَقلتُهم إلى المقابِر

والأولى من المُطلَقة: أن تكون مُجَرَّدة مَوصولة، كقَوله:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ وَمَنزِلِ

وكقول الآخر(٣):

وَدِّع هُرَيرة إنّ الرَكبَ مُرتَحِلِ

[والثانية: أن تكون مُردَفة مَوصولة، نَحو قول امرئ القيس:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ وعِرفانِ

(١) البيت من شواهد الخليل في العروض، وانظر، مثلاً، عروض الورقة: ٢٠، وهو بلا نسبة في اللسان (قصر).

(٢) من شواهد الخليل، وهو بلا نسبة في عروض الورقة: ٣٩.

(٣) صدر بيت للأعشى في ديوانه: ١٧٣، وعجزه: وهل تطيق وداعا أيها الرجل.

والثالثة: أن تكون مُجَرَّدة مَوصولة بخُروج، نحو قَول إبراهيم بنِ هَرمة:

إنّ سُلَيمى والله يكلَؤها   ضَنّت بشَيء ما كان يرزَؤها][1]

والرابعة[2]: أن تكون مُردَفة[3] مَوصولة بخُروج، كقَول الشاعِر[4]:

رَحَلَت سُمَيّةُ غُدوة أجمالَها   غَضبى عَلَيك فما تقول بدا لَها

والخامسة: أن تكون مؤسَّسة مَوصولة، كقَولِ النابِغة:

كِليني لِهَمّ يا أمَيمةَ ناصِبِ

والسادسة: أن تكون مؤسَّسة مَوصولة بخُروج، كقَول الشاعِر[5]:

باتت هُمومي تَسري طوارِقُها   أكُفّ عَيني والدمعُ سابقُها

فجَميع القَوافي لا تَخرُج من هذه الأقسام التسعة، فاعرِف ذلك إن شاء الله.

معرفة عيوب القوافي وصفاتها

اعلَم أنّه قد يكون في القوافي: الإقواء، والإكفاء، والإيطاء، والسِناد، والتَعدّي، والمُتَعَدّي، والغُلُوّ، والغالي، والتَحريد، والتَضمين، والرَمَل، والبأو، والنَصب.

فأمّا الإقواء فإنّه اختِلاف المَجرى كرَفع قافِية وجَرّ أخرى، كقَول النابِغة[6]:

سَقَطَ النَصيفُ ولَم تُرِد إسقاطَه   فتناولَتهُ، واتّقتنا باليدِ

ثم قال:

بِمُخَضَّبٍ رَخصٍ كأنّ بَنانَهُ   عَنَمٌ يكادُ من اللطافة يُعقَدُ

(١) ما بين العضادتين إكمال للسقط في هذه النسخة بسبب من سهو الناسخ، وقد استندت فيه إلى كتاب الجامع: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) في الأصل: والثانية، وقد غيرنا الترتيب هنا استناداً إلى ترتيب القوافي عند أبي الحسن العروضي في الجامع.

(٣) في الأصل: مجردة، وهو خطأ.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) وهو أمية بن أبي الصلت فيما نسب له ولغيره في ديوانه: ١٦٩، والأغاني: ٤ / ١٢١.

(٦) ديوانه: ٩٦ - ٩٧ استشهد بهما في قوافي الأخفش: ٤٦ - ٤٧، والجامع: ٢٨٤.

وهذا عَيب، وقد قالَته الشُعَراء.

وأمّا الإكفاء فإنّه عند الخَليلِ بمَنزِلة الإقواء(١)، وقال غيرُه هو اختِلاف الرَوِيّ نفسه، كقَوله(٢):

ألا قد أرى، إن لم تكن أمّ مالك ... بملكِ يدي، أنّ البقاءَ قليلُ

رأى من رَفيقَيه جَفاءً وبَيعُهُ ... إذا قامَ يبتاعُ القِلاصَ ذَميمُ

ثم قال:

خليليّ حُلاّ واترُكا الرحلَ إنني ... بمهلَكة، والعاقباتُ تدورُ

فبَيناهُ يَشري رَحلَه قال قائلٌ ... لِمَن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نَجيبُ

وكقول الآخر(٣):

أأن زُمّ أجمالٌ وفارَقَ جيرةٌ ... وصاحَ غُرابُ البَينِ أنتَ حَزينُ

تَنادَوا بأعلى سُحرةٍ وتَجاوبَت ... هَوادِرُ في حافاتِهم وصَهيلُ

وهذا كلُّه عَبَث، وقد جاء منه كَثير في الشِعر. وقال بعضهم: الإكفاء كل فَساد كان في القافِية، من غير أن يحُدّ في ذلك شيئا.

وأما الإيطاء فهو تَكرير القافِية في قَصيدة واحدة، كقَول النابِغة(٤):

أو أضَعَ البَيتَ في سَوداءَ مُظلِمةٍ ... تُقَيِّدُ العَيرَ لا يَسري بها الساري

[وقال فيها:

لا يَخفِضُ الرِزَّ عن أرضٍ ألَمّ بها ... ولا يضِلّ على مِصباحه الساري]

(١) في الأصل: الإيطاء، وهو سهو.

(٢) بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٥١، والجامع: ٢٦٨، والأبيات في القوافي للتنوخي: ١٧١ منسوبة للعجير السلولي، والبيت الأخير في اللسان (هدبد) و (ها) منسوباً للعجير السلولي.

(٣) البيت الأول لكثير عزة في ديوانه: ٢٢٤، والبيتان رواهما الأخفش في كتاب القوافي: ٥٥ عن يونس، وهما في الجامع: ٢٨٤ وفيه (زُمّ) بدل (رُدّ)، والبيت الثاني وحده بلا نسبة في اللسان (جوب).

(٤) في ديوانه: ١٢٢، وزيادة البيت الثاني ضروري لإيضاح المعنى، وقد أخل به الناسخ. واستشهد بهما في القوافي للأخفش: ٦٢ وفيه (خرساء) بدل (سوداء). وهما في الجامع: ٢٨٦ وفيه (الصوت) بدل (الرز).

وإذا تَباعَد ما بَين البَيتَين فهو أحسَنُ، وإذا لم يكن بَينَهما شَيء فهو قَبيح، كقَول ابن مُقبِل(١):

أو كاهتزازِ رُدَينيّ تَداوَلَهُ   أيدي التِجارِ فزادوا مَتنَهُ لينا
[نازَعتُ ألبابَها لُبّي بِمُقتَصَدٍ   من الأحاديثِ حتى زِدنني لينا]

فهذا قَبيح لأنه ليس بينهما شَيء. وإن كانا في صِفَتَين فهو أحسَن أيضاً، كقَوله(٢):

لئن رَحلتُ من دِمشق صالحا   وكانَ زادُ القَومِ زاداً صالِحا
إذن لسُقتُ العيسَ سَوقاً صالِحا   حتّى أوافي بالعِراق صالِحا
إني وجدتُ صالِحاً لي صالِحا   يفعلُ بي فِعلاً كَريماً صالِحا

فهذا كلّ واحدٍ منهما في معنىً. وإذا كان أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرة فليس بإيطاء، كقوله(٣):

يا رَبّ سَلّم سَدوَهنّ اللَيلة
ولَيلةً أخرى وكلّ ليلة

وإذا اتَّفق اللَفظان واختَلف المَعنى فليس بإيطاء عند الأخفَشِ وهو إيطاء عند الخَليلِ، كقَول الشاعر(٤):

هذا جَنايَ وخيارُه فيه
إذ كلّ جانٍ يدُه إلى فيه

(١) في ديوانه: ٣٢٨، والبيت الثاني مما أخل به الناسخ. وهما في القوافي للأخفش: ٦٣، والجامع: ٢٨٦.

(٢) بلا نسبة في الجامع: ٢٨٧ وفيه (خرجت) بدل (رحلت) و (العنز) بدل (العيس)، وفي الصاهل والشاحج: ٥٢٧ باختلاف في بعض الأبيات. وفي الأصل: (يافا) بدل (العراق) وهي لا تستقيم وزناً.

(٣) بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٦٣، والجامع: ٢٨٦، واللسان (سدا).

(٤) اللسان (كوم) و(هجن)، وفي (جني) منسوبا لعمرو بن عدي اللخمي، وبلا نسبة في القوافي للأخفش: ٦٩، والجامع: ٢٨٧.

وقد كان الخَليل مع هذا يَقول إنّ (ذَهَب) إذا كان فِعلاً، و(ذَهَب) إذا كان اسماً واتَّفَقا في قافِية قَصيدة فليس بإيطاء، فقد رُويَ عنه هذان القَولان كما تَرى. وإذا اتَّفَق الاسمان وكان في كلّ واحد منهما حَرف غير الحَرف الذي في الآخَر كقَولك برَجُل وكرَجُل ولرَجُل فهو إيطاء. وإذا اتَّفَق الفعلان وفي احدهما حَرف قد بُنيَ معه حتّى صار كأحَد حُروفه، وليس في الآخَر مِثل ذلك، فليس بإيطاء، كقولك: " لم تَضرِبي " للمرأة و"لم تَضرِبِ"[١] للرجل. فإذا اتَّفَق الفِعل المُستقبَل في اللَفظ واختَلَفت حُروف المُضارَعة فهو إيطاء مِثل " هي تَضربُ [٢]" و" [نحن] نَضرِبُ " و" [أنا] أضرِبُ "، وكذلك إذا كان أحَدهما للمُذكّر والآخَر للمؤنّث فهو إيطاء كقولك: تضرب للمرأة، و تضرب للرجل، وإذا كان أحَد الفعلينِ مستقبَلاً والآخَر أمراً فليس بإيطاء مثل "[لم] تَضرِبِ" و"اضرِبِ". وإذا اتفقَ الاسمان وكان أحَدهما للمؤنّث والآخَر للمذكّر فهو إيطاء مثل "زَوج" للرجل و"زَوج" للمرأة. وإذا اتَّفَق الاسمان وتَضادّ المَعنَيان فليس بإيطاء كقولك"جَلَل" للصغير و"جَلَل" للكبير. وإذا اتفق الاسمان وكانت في كلّ واحد[٣] منهما لغتان فجيء بإحداهما مع الأخرى فهي إيطاءٌ مثل فَخِذ وفَخْذ وعَضُد وعَضْد وكذلك الجَهد والجُهد. وكلّ مُضمَر كان إضماراً مُتّصِلا وكَرّر المُضمَرَ في القَصيدةِ فليس بإيطاء مثل "كتابهم" مع "ثيابهم" و"حسابهم" ومِثل "سلبهم" مع "ضربهم" ومِثل "دعاهم" و"رماهم". وكذلك إن كان مع المُضمَر حَرف من حُروف الجَرّ أيضا كقولِك: "دعا به"، و"رمى به"، و"أتى به"، وما شاكَل ذلك.

فإن كان المُضمَر مُنفَصِلاً فهو إيطاء مثل قولك: "كما هو"، و"إلا هو"، و"كما هي"، و"إلا هي".

(١) في الأصل: تضرب، وزيادة (لم) من كتاب القوافي ٦٤.

(٢) في الأصل: تضربي، وهو خطأ، والتصحيح مع زيادة (هي) من كتاب القوافي ٦٤.

(٣) في الأصل: واحدة، وهو سهو.

وأمّا السِناد فهو عند بَعضهم مِثل الإقواء وعند بعضهم كلّ فَساد يكون قَبل حَرف الرَويّ مِثل تَرك التَوجيه كقَول رؤبة: المُختَرق ثم قال: الحَمِق ثم قال: فُنُق(١). ومِثل تَرك الحَذو كقَول عَمرو بن كُلثوم(٢):

ألا هُبّي بِصَحنِكِ فاصبِحينا   ولا تُبقي خُمورَ الأندَرينا

ثمّ قال فيها:

كأنّ مُتونَهنّ مُتونُ غُدرٍ   تُصَفّقها الرياحُ إذا جرَينا(٣)

ومثل تَرك ألِف التأسيس، كقَوله:

يا دارَ سَلمى يا اسلَمي ثمّ اسلَمي

ثمّ قال:

فخِندِفٌ هامة هذا العالَم

وأمّا التعدّي فهوَ حَرَكة حَرف المُقيّد إذا كان في مَوضِع ضَمّ مِثل قَوله:

لمّا رأيتُ الدَهرَ جَمّاً خَبَلُهو(٤)

وأمّا المُتعدّي فهوَ الواو التي يَزيدها على الحَرف.

وأمّا الغُلوّ فهو حَركة حَرف الرَويّ المُقيّد إذا كان في مَوضِع جَرّ بالتنوين، كقَولك:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُختَرَقن(٥)

وأما الغالي فهي النون التي نَزيدها على الحَرف وهو الحادِث عن الغُلُوّ.

وأمّا التَحريد فهو كلّ فَساد يكون في البَيت وليس فيه حَدّ إلا أن مَحصوله أنّه غير مُستقيم البِناء.

(١) في الأصل: الفنق، وما أثبتناه ينطبق على قول رؤبة.

(٢) البيتان من معلقته في شرح القصائد العشر: ٣٢٠ و ٣٥٧

(٣) ويروى الصدر: كان غضونهن متون غدر، وقد سها الناسخ فأورد مكان (غدر) (غصن) أو (غضن).

(٤) في الأصل: خبهلوه، وهو سهو. والبيت لأبي النجم العجلي، ديوانه: ١٥٦، واستشهد به في القوافي للأخفش: ٢٠، ٤٠، ١٢٢، ١٢٥.

(٥) في الأصل: المخترق، وأضفنا النون تمشياً مع هجائها في كتاب القوافي للأخفش.

وأمّا التَضمين فهو أن تكون القافِية ناقِصة المَعنى ويكونَ تَمام المَعنى في البيت الثاني، كقَول النابِغة(١):

وهم وَرَدوا الجِفارَ على تَميمٍ　　　وهم أصحابُ يومِ عُكاظَ إنّي
شَهِدتُ لَهُم مَواقِفَ صالِحاتٍ　　　أتَينَهُمُ بِوِدّ(٢) الصَدرِ مِنّي

وهذا لَيسَ بِعَيبٍ ؛ ولكن غَيرُه أحسَنُ مِنه.

وأمّا الرَمَل فهو كلّ شِعر مَهزول ليس بِمؤلَّف البِناء، وزَعَم الأخفَش أنّه مِثل قَوله(٣):

أقفَرَ مِن أهلِه مَلحوبُ　　　فالقُطَبيّاتُ فالذَنوبُ

وكقول الآخَر(٤):

ألا للّــهِ قَــــومٌ وَ　　　لَدَت أختُ بَني سَهمِ
هشــام وابــــو عبـدِ　　　مُنــافٍ مِدرَهُ الخَصمِ

وأمّا البَأو فكلّ قافية تامّة سَلِمَت من السِناد، فأمّا المَجزوء فلا يُسَمّى بأواً. وأمّا النَصب فَهو مِثل البأو سَواء، فاعرف ذلك إن شاء الله.

معرفة كيفية الإنشاد

أجمَعَت العَرب كلّها على أنّ الرَويّ المَضموم يُتبَع واوا والمَفتوحَ ألفا والمَكسورَ ياء والساكِنَ المُطلَقَ ياء إذا أُريدَ به الغِناءُ والترَنّمُ في الوَصل والوَقف جَميعا فيما يُنَوّن وفيما لا يُنَوّن، كقَوله:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ

(١) ديوانه: ٢٥٣، وكتاب القوافي للأخفش: ٧٢، واللسان (ضمن) وفيها (مواطن) بدل (مواقف). وفي العقد: ٦ / ٣١٥ وفيه مواطن بدل مواقف، و(تنبّيهم)بدل (أتينهم)، والعمدة: ١ / ١٧١ وفيه رواية البيت الثاني:

شهدت لهم مواطن صالحات　　　وثقت لهم بحسن الظن مني

(٢) في الأصل: يوم، وهو سهو.

(٣) مطلع معلقة عبيد بن الأبرص، وهي في شرح القصائد العشر: ٤٦٨.

(٤) وهو ابن الزبعرى في ديوانه: ٤٨

وكقوله:

أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعتابا

وكقَوله:

سُقيتِ الغَيثَ أيّتها الخِيام

فأمّا إذا لَم يُرَد به الترنّم والغِناء فإنّ العَرب يختَلِفون في ذلك. وأمّا أهل الحِجاز فإنّهم يُنشِدونه كما يُنشِدون في حال الترُنّم، وأمّا غَير أهل الحِجاز فإنّهم يَختلفون في ذلك؛ فبَعضهم يُلحِق المَرفوعَ واواً والمَنصوبَ ألِفا والمَجرور ياء في حالِ الوَصلِ، فأمّا في حال الوَقف فإنّه يَقِف بالسُكون، كقَوله:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِل

وكقَوله:

أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعِتاب

وكقَوله:

سُقيتِ الغَيثَ أيّتها الخِيام

وبَعضهم يُلحِقه نوناً في حال الوَصل والوَقف جَميعاً، فَيَقولون:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلن[١]

أقِلّي اللّوم عاذِلَ والعِتابَن[٢]

سُقيتِ الغَيثَ أيّتها الخِيامُن[٣]

وبعضهم يَقِف على المَنصوب بالألِف وعلى المَجرور والمَرفوع، بالسُكون. وبَعضهم[٤] يَقِف على المَفتوح الذي يَدخُله التَنوين على بعضِ الوُجوه بالألِف،

(١) في الأصل: ومنزل، وما أثبتناه يتفق مع ا لسياق.

(٢) في الأصل: والعتابا.

(٣) في الأصل: الخيام.

(٤) في الأصل: وبعضهم يقول يقف، وما أثبتناه أصح.

فمِثال الأوّل قَوله[١]:

أهَـدَمــوا بَيــتـكَ لا أبالَك

وحَــسِـبـوا أنّـكَ لا أخـا لَك

ومِثلُ قولِه:

ولا تُبـقـي خُـمــورَ الأنـدَرين

ومِثالُ الثاني[٢] قولُه:

أقِلّي اللَوم عــاذِلَ والعِـتــابا

ومِثلُ قولِه[٣]:

تَـسَـفّ الجِلّةُ الخُــورُ الدَريـنا

تمّ كِتاب القَوافي، ورُبّنا مَحمود ومَشكور، وصَلّى اللهُ على مُحَمّد وآلِه وسَلّم. حَسبنا الله ونِعمَ الوَكيل.

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب: ١ / ٣٥١، واستشهد به الأخفش في كتاب القوافي: ١٢٠ على الوقوف على الروي المنصوب إذا كان من الفعل أو من شيء لا يدخله تنوين في وجه من الوجوه بالإسكان، وفي الكامل: ١ / ٣٥٦ أنه من باب تكاذيب الأعراب يقوله الضَّبّ للحِسل.

(٢) في الأصل: ومثال الثاني مثال قوله، فالزيادة من قبيل السهو.

(٣) من معلقة عمرو بن كلثوم في شرح القصائد العشر: ٣٥٢، وصدره: ونحن الحابسون بذي أُراطى.

المصادر والمراجع

* أبجد العلوم: السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم، تأليف: صدّيق بن حسن القنوجي ت ١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ م، تحقيق: عبد الجبار زكّار، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٨ م.
* الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية، بيروت.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ت ٦٢٤ هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
* بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الذاهن والهاجس، تأليف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ت ٤٦٣ هـ، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨١ م.
* تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، تأليف: أبي الحسن محمد بن كيسان، نشره المستشرق الإنجليزي وليم رايت في كتاب ضم مجموعة كتب سماه: جرزة الحاطب وتحفة الطالب طبع سنة ١٨٥٩ م.
* الجامع في العروض والقوافي لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي ت ٣٤٢هـ، تحقيق: زهير غازي زاهد وهلال ناجي، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
* الحور العين لأبي سعيد نشوان الحميري ت ٥٧٣ هـ، تحقيق: كمال مصطفى، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، والمكتبة اليمنية بصنعاء، ط ٢، ١٩٨٥ م.
* حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، المجلد ١٣ / ١٩٧٣ م.
* ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م.

* ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، منشورات النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

* ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق وشرح: سجيع جبيلي، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨ م

* ديوان بشر بن خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م.

* ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت.

* ديوان حُمَيد بن ثور الهلالي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م.

* ديوان الخنساء، دار صادر، بيروت.

* ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

* ديوان النابغة الذبياني، جمع وشرح الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٨٦ م.

* رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري ت ٤٤٩ هـ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، ط ٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤ م.

* شرح ديوان جرير، قدم له وشرحه: تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

* شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ت ٤٢١ هـ، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط ١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م.

* شرح القصائد العشر لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي ت ٥٠٢ هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة ط ٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠ م.
* الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، بيروت.
* العروض والقافية: دراسة في التأسيس والاستدراك، د. محمد العلمي، ط ١، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م.
* عروض الورقة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. محمد العلمي، ط ١، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤ م.
* العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني ت ٤٥٦ هـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار ا لجيل، بيروت.
* الفصل في الملل والأهواء والنحل، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ت ٥٤٨ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.
* الفصول في القوافي، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي ت ٥٦٩ هـ، تحقيق: صالح بن حسين العائد، نشر بمجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ١٦، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
* فوات الوفيات، تأليف محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر.
* الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥ هـ، مكتبة المعارف بيروت.
* الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠ هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

* كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
* كتاب الأمالي، تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، منشورات دار الحكمة، دمشق.
* كتاب القوافي لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ت ٢١٥ هـ، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة ط ١، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
* كتاب القوافي للقاضي أبي يعلى عبد الباقي عبد الله ابن المحسن التنوخي، تحقيق: د.عوني عبد الرؤوف، ط ٢، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٧٨ م.
* لزوم ما لا يلزم (اللزوميات) لأبي العلاء المعري، دار صادر، بيروت، ١٩٦١ م.
* لسان العرب لابن منظور: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١ هـ، طبعة دار المعارف بمصر.
* مجلة الجامعة / الموصل: العدد ١، ١٩٧٨ م.
* مجلة الذخائر / بيروت: العدد ٢، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م. (بحث بعنوان: إشكالية عدّة القوافي عند الخليل للدكتور عبد الرحيم الرحوتي).
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده: أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ت ٤٥٨ هـ، ط ١، معهد المخطوطات العربية، ١٩٥٨ م.
* المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، ط ٤، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م.
* معجم الأدباء: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦ هـ، تحقيق: د.إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣ م، بيروت ـ لبنان.

* معيار النظار في علوم الأشعار، تأليف: عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي الزنجاني، كان حيا سنة ٦٦٠ هـ، تحقيق: د. محمد علي الخفاجي، دار المعارف، القاهرة ١٩٩١ م.
* مفتاح العلوم، للإمام أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر السكاكي ت ٦٢٦ هـ، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
* نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمعها: د. رمضان ششن، ج ١، ط ١، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان.
* هدية العارفين، تأليف: إسماعيل باشا البابائي البغدادي، مكتبة المثنى ببغداد.
* الوافي بمعرفة القوافي، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بْن محمد بن علي الأصبحي العنابي الأندلسي ت ٧٧٦ تحقيق ودراسة: د. نجاة بنت حسن ابن عبد الله نولي من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
* الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٧٦٤ هـ، ط ٢، النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية.
* يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تأليف: أبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري ت ٤٢٩ هـ، تحقيق: الدكتور مفيد محمد قمحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.